



المكتبة الأزهرية

مخطوطة

شروط الصلاة

المؤلف

مجهول

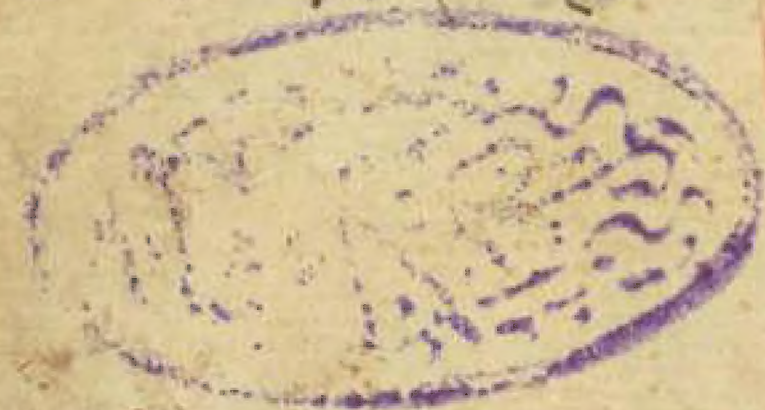
فمن هو هذا
ولا يدرى


هذا الكتاب شروها
الصلاة على من ذقت أي
حقيقة رضى الله تعالى
على التمام والكمال
على كل حال ومضى الله
عنه يدنا محمد وعليه
والحجة والسلام

من هو هذا
محمد رضى

ثم سألته المفسر الى ان يدخل في نوبة العبادة
العبادة التي يصحح فيها بنو فلاحهم اليه
الله انهم ليسوا الخلق عارفا الله بل يتكلم الخلق

القدره وفيه انهم يتصحب بنو فلاحهم في انهم على كلمة الفصل
بالذكر وجعل من ذلك روافد المفسر بنو فلاحهم بعد ما سمعوا به
انهم على انهم ليسوا ان الله يسمع عليهم صرير في سؤال ملك المفسر




قال المصنوع بسطة الرحمن الرحيم
باب شروط الصلاة وهي
اي شروط الصلاة ثمانية
الاول من شرط الصلاة
الوضوء بالضم وهو لفظة النظا
وشرعا غسل الوجه واليدين
والرجلين ومسح برع الرأس
والوضوء بالفتح الماء الذي يتوهم
به بالماء المطلق وهو ما يسمى
في

رفه الله تعالى على كلمة العلم بالجماع الازك
في العرف ما من غير حاجة الي ذكر قيد
كما السهارة وما الاختار وما البحار
وما العيون وما الا باروت
النجاسة بالماء المطلق حقيقة
كانت او حكمية وقوله المطلق
احتراسا عن الماء المقيد لانها
لا تجوز طهارة النجاسة الحكمية
بالماء المقيد وهو ما يحتاج في
تعريف ذاته الي قيد زائد علي

لفظه الماء الثمار وماء البطيخ
وماء الباقلاء ويجوز إزالة الخجاسة
لحقيقته عن الثوب والبدن
بالماء المقيد بشرط أن ينعم
بالعصر كما الثمار وماء الزهار
وجوز أيضا طهارة الخجاسة
لحقيقته والحكمة بما خالطه
شيء طاهر كما لصابون ^{عفن} والز
فغير احدا وما قد بشرط ان يكون
الغلبة

الغلبة للماء من حيث الاجزاء بان
يكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء
المخالط او التييم وهو في اللغة
التقصير وفي الشريعة استئصال
الصغيرة بقصد التطهير
علي وجه مخصوص لقوله صلى
الله عليه وسلم التيم ضربتان
ضربة للوجه وضربة للذراعين
ومورثتان يضرب ذراعيه

علي الأرض او علي ما هو من جنس
الأرض فينفضهما ويمسح بهما
وجهد ثم يضرب ضربة أخرى
ويمسح اليميني باليسري واليسري
باليميني يدا من روس الأصابع
وينتهي الي المرفقين والاستيقا
بالمسح في التيم واجب في ظاهر
الرواية عن أصحابنا والنية
شروط فيه لا يجوز بد وخاف

حتى

حتى لو أصاب التراب وجهه ويديه
لم يكن متيمماً ما لم ينوي الطهر واليتم
في الجنابة والحديث سواء يلافر
بالتراب وبكل ما كان من جنس
الأرض كالرمل والحجر والزرنج
والكل عند أبي حنيفة ومحمد
تقالي وأما عند أبي يوسف لا يجوز
الا بالتراب والرمل ولا يجوز
التيمم بما ليس من جنس الأرض

كالذهب والفضة والحنطة وسائر
الحبوب **وان** كان علي هذه
الاشياء غبار يجوز عند ابي
حنيفة ترجحه الله تعالى ولو
تيمم بالمنح ان كان مائيتاً
لا يجوز وان كان جبلياً يجوز
لانه من جسر الارض عند عدم
الماء اي عند عدم الوضوء الي الماء
الكافي للظاهرة الكاملة واعلم
ان

أن شروط التيمم خمسة الاول
النية والثاني المصح والثالث الصعيد
والرابع كون الصعيد طاهراً
والخامس العجز عن استعمال الماء
حيث ان المريض اذا خاف رياء
المرض بسبب الوضوء او بغيره
أو باستعمال الماء جازله التيمم
والثاني من شروط الصلوة
مهاارة الثوب اي مهاارة بثوب

المصلي عن النجاسة الخفيفة كبو
ما يو كل لحمه وخرء ما لا يؤكل لحمه

من الطيور والنجاسة الغليظة
كالغائط والدم المسفوح

ولحم الخنزير وخرالذجاج والبط
والأوز وبول ما لا يؤكل لحمه

سوي الفرس ولحمه وأما الار^{وات}

والاختنا فتكها نجاسة
غليظة عند أي حنيفه رحمه

الله

الله تعالى وأما عند صاحبيه
خفيفه سوي حتى الفيل وأعلم

أن النجاسة الغليظة أن كانت
زائدة على قدر الدرهم يمنع

جواز الصلاة والدرهم وما
دون ذلك يمنع لكن الغسل

أولي أن وجد الماء الدرهم

مقدربان يكون مثل عرض

مقعر الكف وهو داخل أصول

الاصابع وقال الغني ابو جعفر
يقدر بالدرهم الورثي وهو
ما يبلغ وزنه مثقالاً فالمعتبر
في الكثيف وزن ذات النخاسة
وفي الرقيق محلها في الخفيفة

يعتبر ربع الثوب ودونه لا يمنع
كذا في الهداية والكافي و

المشايع في الربع قال بعضهم
ربع جميع الثوب الذي ^{بنته} اصلاً
النخاسة

صنع
النخاسة قال بعضهم ربع المو
الذي اصابت به النخاسة يعني
اذا كانت ^{ذيلة} ربع الذيل وان كان
دخريصاً ربع الدخريص والثا
لث من شروط الصلاة مهاراة
المكات الذي يصلي فيه
ولو قام وصلي على شيء نجس
لا يجوز صلاة اذا كانت النخس
قدراً ما ينقص الصلاة

وهو الزيادة على قدر الدرهم
وات كما موضع قدميه وركبتيه
ظاهرًا وموضع جبهته. وانقه
خمسًا فقد روي عن أبي حنيفة
رحمه الله إنه يسجد على انقه
ويجوز صلاة له للضرورة لان
موضع الاتق اقل من قدر الدرهم
خلا فإلهما. فإن عند هالايح
الاقتصار على الاتق في السجود
بلا عذر

بلا عذر في الجبهة. وفي رواية عن
أبي حنيفة رحمه الله أيضًا لا يجوز
وهي الاصح وان كان موضع انقه
خمسًا وسائر الموضع ظاهرًا جائز
صلاته بلا خلاف لان الاقتصار
على الجبهة في السجود جائز بالاتفاق
فكانه اقتصر عليها في السجود ولم
يضع انقه. وموضع الاتق اقل من
قدر الدرهم. وان كانت النجاسة

في موضع قدميه لا يجوز صلاته
إذا كانت وضعهما عليها. وإن
كان تحت قدميه أقل من قدر الد
فلو جمع يصير أكثر من قدر الد
لا يجوز صلاته والرابع من شروط
الصلاة مهاراة البدن أي
مهاراة بدن المصلي قبل الشرع
في الصلاة من المني والبول
والغائط أي يجب على المصلي

قبل

قبل الشروع في الصلاة أن يزيل
النجاسة المانعة عن الصلاة
من بدنه بالماء المطلق أو المقيّد
وبكل ما يبيح طاهر يمكن إزالة النجا
به كالخل وماء الورد وغيرهما.
وما أشبهها أي ما أشبهه في الحكم
إلى الثلاثة في كونها من النجاسات
والخامس من شروط الصلاة
سنن العورة أي سنن المصلي موضع

العورة من غيره لانه روي
عن ابي حنيفة وابي يوسف
رحمهما الله تعالى اذا كانت
المصلي محلول الجيب فنظر الي
موضع عورته لا تقصد صلاته
وقال بعض المشايخ ستر العورة
ايضا شرطا من نفسه حتى
قالوا ان كانت المصلي محلول
الجيب بحيث يستوعب حيث يحور

صلاته

صلاته والا لا وعورة الرجل من تحت
السرة الى الركبة وعلى هذا ان السرة
ليست بعورة واما الركبة فعورة
لقوله صلى الله عليه وسلم ان الركبة
من العورة ولو صلى في بيت مظلم
عريانا ولد ثوب طاهر قادر اللبس
لا يجوز صلاته بالاجماع والنساء
كلها عورة اي بدن الحائض كلها
عورة الا وجهها وكفيها ليسا

يهورة لا في حق الصلاة ولا في حق
 نظر الاجنبي وقد رتبها واختلاف
 المشايخ في القدمين والاصح
 ليس يهورة للحاجة الي المشي في
 الطوبى
 واما الشعر المستتر ^{قال} الفقيه ابو
 الليث ان انكشف ربع المستر
 نسدت صلاة تحال لا عورة وهو
 المذكور في عامة الكتب هو الصحيح
 وقال القناري الخافاني المعتبر
 في

في فساد الصلاة لا كشاف
 ما فوق الاذنين من الشعر
 لا ما نزل عنها وهو اختيار
 الصدر الشهيد والامة مثل
 الرجل الا في كوفها من تحت
 السرة الي الركبة عورة الا ظهرها
 وبطنها اي ليس بطن الامة
 وظهرها مثل الرجل بطن البطن
 والظهر فيها عورة لا كشاف

الشهوة وما عند ذلك وهو من
اعلى الباطن فما فوقه ومن اسفل
الركبة وما تحته فليس يورث باجماع
الامة لانهما محل للخدمة والمديرة
والمكاتبه وام الولد مثل الامه
في المذكور لبقاء الرق فيهم
والسادس من شروط الصلوة
استقبال القبلة اي يجب للمصل
اذ كان في المملكة الحكر ان
يكون

ونب لنتق على حلة العلم بل للزكوى

ان يكون وجهه مقابلاً لعين
الكعبة حتي لو صلي بمكة في بيت
حجب ان يكون بحيث لو انزل
الحجارات يتع استقباله علي
جن من الكعبة كذا في المكافي
واللافاتي ان يتوجه الي الجهة
التي هي فيها قال في الهداية
هو الصحيح واحترز به عن قول
المرجاني ان فر من الغائب

ايضا اصابت عينها وكانت الشيخ
الامام رحمه الله عليه لا يشترط
علي الفايب نية الكعبة مع استقبالة
القبلة بنا على ما هو الصحيح وقال
الشيخ محمد بن الفضل ينتزعا
نية الكعبة مع استقبالة القبلة
بنا على اختيار قول الجرجاني
وذكر في اهالي الفتاوي ان
على المصلي ان قبلته الكعبة
وليسوها

وليسوها وقت الشروع جازل عدم
اشتراما نية الكعبة وذكر في الخافا
ان ينوي المصلي وقت الشروع
الى الصلاة ان قبلته حجاب
مسجده لا يجوز لانه علامة على
جهة القبلة وليس بقبلة ولو كان
المصلي مريضا لا يقدر على التوجه
الى القبلة وليس معه احد يوجهه
او كانت يقدر على التوجه الى

القبلة من عدد وادسبع ياتيه
من وجهة اخرى يضره في ماله
او يدنه يصلي الي اي جهة قدر
ولو حول جهة من القبلة بغير
عذر فسدت صلاته بالاتفاق
ولو حول مדרه لا تقصد الا
انه يكره اشد الكراهية والسابع
من شروط الصلاة النية وهي
كون قصد القلب لما شرع له

والمستحب في النية ان ينوي
بقلبه ولم يتكلم بلسانه بان يقول
نويت ان اصلي صلاة كذا ولو
نوي بالقلب ولم يتكلم بلسانه
جائز بلا خلاف ولا يجوز عكسه
والاحوط من حيث الزمان
ان ينوي مقارنا للتكبير وان
تكون النية موجودة في
نهم التكبير ولا تصح الصلاة

بالنية المتأخرة عن التكبير في ظاهر
الرواية وقال الكرخي رحمه الله عليه
يجوز بالنية المتأخرة عن التكبير
قيل إلى الشاء وقيل إلى النفوذ
وقيل إلى الركوع والمصلي إذا كان
مستغفلاً يكتفي به الصلاة كما
مطلقاً ولا يشترط تعيين كون
ذلك التفارسته مؤكدة أو غير^{ها}
والاصح ان التراجع لا يجوز كما

مطلق

مطلق النية وفي صلاة الوتر
والجمعة والعيدين بشرط التعيين
اتفاقاً ولا يكفي مطلق النية بينهما
وكذا جميع الفرض والواجبات
من المندور وقضاً ما لم ير بالشرع
والمعتر من إذا صلى الفرض
لا يكفي به مطلق الفرض ما لم
يسقط الظاهر والعصر لتمييز ما شرع فيه
من غيره من الفرض ولا يشتر

فيه أعداد الركعات اجماعاً لكونها
معينة معلومة ولا يحتاج الامام
الي فيه الامامة وفي صلاة الجنائز
واما المقتضي فيتوي الاقتران
بالامام والمناجعة وفي صلاة
الجنائز يتوي الصلاة لله تعالى
والدعاء للميت والثامن من شروط
الصلاة معرفة اوقات في الصلاة
واغسلان اول وقت صلاة الفجر
ما اذا

ما اذا طلع الفجر الثاني وهو البياض
المنتشر في اطراف السماء واخر
وقت الزمان الذي يعقبه طلو
الشمس واول وقت الظهر
اذا زال الشمس واخر وقتها عند
أي حسيئة اذا كانت ظل كل شيء
مثليه سوي في الزوال وعند
صاحبيه ما اذا صار ظل كل شيء مثليه
سوي في الزوال واول وقت

صلاة العصر اذا خرج وقت الظهر
 علي القولين واخر وقتها ما لم تقرب
 الشمس **•** واول وقت المغرب اذا غربت
 الشمس **•** واخر وقتها ما لم يغيب ^{الشفق}
 واول وقت صلاة العشاء اذا غاب
 الشفق **•** واخر وقتها ما لم يطلع الفجر **•**
 والشفق هو البياض الذي يري
 في الافق بعد الحرة عند اي حقيقه
 رحمه الله تعالى وعنه صاحبيه
 تنسها

تنسها لا البياض الذي بعد ما
 ويستحب في صلاة الجزاران تنصلي
 في وقت ظهور التور **•** وانكشاف
 الضلمت في كل الارضه **•** ويستحب **•**
 تقدر بمها في الشتاء **•** ويستحب تأخير
 العصر ما لم يتغير الشمس **•** ويستحب تأخير
 تأجيل المغرب في كل الارضه **•** إلا
 يوم الفيم **•** ويستحب تأخير العشاء
 الي قبل ثلث الليل **•** الي نصف الليل

رد في الظهور في العصر
 لا يستحب
 ما لم يتغير
 العصر ما لم يتغير
 تأخير
 تأجيل

مباح وتأخيرها إلى طلوع الفجر مكرراً
إذا كانت بغير عزز وإذا كانت
اليوم يوم غير فالمستحب في الفجر
والظهر والمغرب تأخيرها وفي
العصر والعشاء تجلبها ومن ترك
شيئاً أي إذا ترك المصلي شيئاً
من هذه الشروط الثمانية المذكورة
المشروطة لصحة الصلاة لا تنح
صلاته أي لا تكون صلاته مقبولة

ولا

ولا يثاب عليها سوا ثبات عامداً
أو ناسيئاً أي سوا ترك المصلي
الشروط عمدًا أو سهوًا **باب**
أركان الصلاة أي فرائض الصلاة
لأن المراد من الأركان هي
الفرائض وهي أركان الصلاة
ستة الأول من أركان الصلاة
تكبيرة الافتتاح وهي قول
المصلي في ابتداء الصلاة

الله أكبر أو الله كبير أو الله الأكبر
أو الله الكبير بالالف واللام في الآخرتين
ولو قال يا الله أو اللهم يمع الاقتناء
أيضاً والأفصالات يكون تكبيرة
المقتدي مع تكبيرة الإمام لا
بعد عندي حنيفه رحمه الله تعالى

وقال الأفصالات يتخير المقتدي
بعد تكبيرة الإمام ولو كبر قبل
الإمام مقتدياً به لا يصير شارعاً

في

في صلاة الإمام وكافي صلاة
نفسه ولو قال الله مع قول الإمام
الله أو بعده ولكن فرغ من قوله
من قوله الله أكبر قبل فراغ الإمام
من قوله الله أكبر أو الله أيضاً
لا يصير شارعاً في الصلاة والثاني
من أركان الصلاة القيام
ولو صلى الفريضة قاعداً مع القدر
علي القيام لا يجوز صلاته في الفرائض

ونحوه في النافله وان عجز المريض
عن القيام بان كان اذا قام يزداد
مرضه او يصير شديداً يجب في قاعدا
لقوله صلى الله عليه وسلم ما قايما
فان لم تستطع فقاعداً فان لم
تستطع فعلى جنب فان لم تستطع
فمستلقياً على قفاه فان لم
تستطع الركوع والسجود او ما براسه
وجعل السجود اخفض من الركوع

فان لم

ونحوه في النافله وان عجز المريض
فان لم تستطع القعود استلقي
على ظهره وجعل رجليه الى القبلة فاوي
بالركوع والسجود وان استنامي
على جنبه الايمن ووجهه الى القبلة
واوي جازر والاستلقاء افضل عند
القدرة عليه وان يستطع الايماء
براسه أصلاً اخره عنه الصلاة
ثم اذا برأي من المرض يلزمه
القضاء وان لم يعقل لا يلزمه القضاء

من اقامة الصلاة انتهى والله :
 بالصواب واليه المرجع والمآب :
 ولا حرد ولا قوة الا بالله :

:: انا لعلى العظيم ::

:: والحمد لله ::

:: رب العالمين ::

:: طيب ::



٢١

كالمنهي عليه ان كان الاعضا اكثر
 من يوم وليلة سقطت عنه الصلاة
 بالكلية فان كان الاعضا اقل من
 يوم وليلة قضى ما فات من الاعضا
 والثالثة من اركان الصلاة
 قراة القرآن وهي تصح للمروق
 بلسانه بحيث يسمع نفسه وفي
 الكافي قال شمس الايمه للحلوا
 انه لا يجوز ما لم تسمع اذناه ويسمع

من

